



الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية علمية محكمة



المجلد الأول - العدد لثالث:سبتمبر/أيلول 2018

ISSN (online) 2569-734X

شروط بناء نظام إقليمي مغاربي
Conditions for building a Maghreb regional system

د. عياد محمد سمير /جامعة تلمسان–الجزائر [1]

الملخص:

لا يمكن إنكار عامل التغيير الدولي وإنعكاساته على المنطقة المغاربية، نظرا إلى ارتباط مصيرها بالاستراتيجيات العالمية ومصالح وأمن القوى الكبرى في البحر المتوسط ومن بينها الاتحاد الأوروبي، كما أن الطبيعة غير المستقرة للمنطقة من ناحية، وخصائص وضعها الاستراتيجي والاقتصادي من ناحية أخرى، كانت وراء جذب القوى الدولية للتنافس عليها. كما فجرت هته التحولات مجموعة من المنظرات على المستويين العالمي والمغاربي حول طبيعة تطورات النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومنظومة القيم التي يطرحها من ناحية، وتداعيات هذا الواقع على المنطقة المغاربية من ناحية أخرى، مما يستدعي البحث في شروط تأسيس نظام إقليمي مغاربي.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، النظام الاقليمي، الحرب الباردة، التنافس الدولي

Astract :

The factor of international change and its implications for the Maghreb region can not be denied because its destiny is linked to the global strategies, interests and security of the major powers in the Mediterranean including the European Union. The unstable nature of the region, on the one hand, and the characteristics of its strategic and economic position on the other, International competition. The transformations brought about a series of views on the global and Maghreb levels on the nature of the post-Cold War global system and its value system, and the .implications for the Euromed region

The Arab Maghreb, Regional system , cold War, International Competitiveness **Key words**:

[1] أستاذ محاضر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

مقدمــة:

يواجه المغرب العربي بمجموعه، أو على صعيد كل قطر مغاربي، سلسلة من التحدّيات هي من الضخامة والجدّية، بحيث باتت تهدّد مجمل المنطقة الذي دخلت مرحلة من الضعف والصراعات الداخلية والتفكّك بعد الحرب الباردة، ووصلت إلى ذروتها بعد التحولات السياسية الأخيرة، بحيث بات جليا أنّ الإستراتيجيات المضادّة ترسم تصوّراتها لمستقبل المنطقة، في ظل غياب تصوّر بديل مغاربي فاعل لمواجهة هذه الإستراتيجيات.

إذ أن نجاح السياسات الأجنبية في المغرب العربي تعني تغير مضمون ودلالة مؤسسات النظام المغاربي من السعي للاندماج القومي إلى مجرد تكوين كومنولث بين الدول المغاربية، وفي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود أمة معرفة بين عديد من الدول، وهو حال المنطقة المغاربية حاليا. بالتالي تعتبر نجاح سياسات القوى الكبرى في المغرب العربي هو المصير المرجح، إذا لم تدخل اعتبارات جديدة متعلقة بإعادة تشكيل هيكل السياسات المغاربية، وتؤسس لنظام إقليمي مغاربي.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تعود إلى مجموعة من العوامل، بعضها نظري والبعض الآخر عملي، فمن الناحية النظرية، استفاد الكاتب من المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، ومن الناحية العملية، شكلت التحولات الإقليمية والدولية التي تعرض لها العالم بشكل عام، ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص، في التسعينيات من القرن العشرين، وما نتج منها من انعكاسات سلبية على الصعيد الإقليمي إضافة إلى بروز الولايات كقوة عظمى والاتحاد الأوروبي كتكتل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دافعا وراء اختيار موضوع شروط بناء نظام إقليمي مغاربي، وذلك لأن البحث في شروط بناء هذا النظام، يساعد على تفسير التنافس الدولي على المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة، التي تشكل جزءا أساسيا من خريطة البحر المتوسط.

أهداف الدراسة:

يرى الباحث أن الضرورة العلمية تستلزم المشاركة في كشف المخاطر الخارجية الحالية التي تهدّد المصالح القومية والوطنية للشعوب المغاربية، مما يضفي ضرورة العمل لبلورة نظام إقليمي ينتقل من ثقافة السياسات المبعثرة إلى ثقافة السياسة الهادفة الواحدة الموحّدة.

إشكالية الدراسـة:

تحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

على ضوء التهديدات الداخلية والتحديات الخارجية؛ كيف يمكن بناء نظام إقليمي واقعي وطموح في آن واحد، ومدرك للتطلّعات المستقبلية؟

فرضيات الدراسـة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة الفرضيات التالية:

– تترك التحوّلات الدولية الجديدة تأثيراتها على النظم الإقليمية.

– تملك منطقة المغرب العربي من الإمكانيات المعنوية والمادّية ما يؤهّلها لأن تكون لها قدر من الاستقلالية في تفاعلاتها، أو التأثير في مجريات النظام الدولي.

– شكلت الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي جوهر الصراع والتنافس الدولي عليها.

I– النظام الإقليمي: رؤية نظرية

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم أو تحليل النظم يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل هذا المنهج على كافة المستويات الدولية الإقليمية والوطنية، ويربط بين هذه المستويات أيضا.

من بين مجموعة كبيرة من المؤثّرات العلمية التي ساهمت في إعداد نظرية النظم هناك علم الأحياء (البيولوجيا) والرياضيات وعلم الاجتماع العام.

– فون برتالانفي Von Bertalanffy[1] عمل على إعداد نظرية عامة للعلوم انطلاقا من علم الأحياء، تكون صالحة سواء للعلوم الطبيعية أو للعلوم الاجتماعية، معتقدا بإمكانية توحيدهما على قواعد منطقية-رياضية، فكان يعمل على تناول التصرّف البشري في إطار نظام حيّ وبواسطة حساب التوازنات الدينامية الدائرة في أنظمة مفتوحة.

– فينر نوبير Wiener Nobert[2] طوّر علم التوجيه (السيبرنتيك علم يتيح لإنسان أو آلة أوتوماتيكية أن يوجّهها وأن يبلغ هدفا معيّنا) وجعل منه مادة دراسية متخصّصة في علم الرياضيات، ويقترض علم التوجيه مفهوم النظام المدار ذاتيا، والذي يمكن تطبيقه على عمليات إتصال الآلات كما على عمليات الإتصال بين البشر، أفرادا أو جماعات أو مؤسّسات.

وعلم التوجيه بصفته نظرية الإتصال والإشراف والتحكم عن بعد، كان قد جرى تطبيقه في البحث حول السياسة الدولية، خاصة على يد كارل دوتش Karl Deusch وجون بيرتون John Burton وبدأ منذ السبعينيات يترك أثرا كبيرا ويغني مصطلحات الأبحاث في العلاقات الدولية.

– علم الإجتماع العام، كما طوّره تالكورت بارسونز Talcolt Parsons، استخدم كعلم مرجعي لإعداد نظريات النظم في العلوم السياسية. ويعتبر بارسونز أنّ المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الإستقرار هي[3]:

1/ حفظ أو إعادة إنتاج السمات الأساسية للنظام.
2/ التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.
3/ تحقيق أهدافه وغاياته.
4/ الإندماج، وهذا يعني أنّ جميع أقسام النظام ووظائفه تتحرّك بشكل متناسق وأنّ لا تعارض بعضها البعض.

---

[1] Karl Ludwig von Bertalanffy (19 septembre 1901, Atzgersdorf près de Vienne, Autriche - 12 juin 1972, Buffalo, New York, États-Unis) était un biologiste d'origine autrichienne connu comme le fondateur de la théorie systémique grâce à son ouvrage General System Theory. Von Bertalanffy a d'abord travaillé à Vienne puis à Londres, et enfin au Canada et aux États-Unis

[2] Norbert Wiener (né le 26 novembre 1894 à Columbia (Missouri), États-Unis, mort le 18 mars 1964 à Stockholm, Suède) est un mathématicien américain, théoricien et chercheur en mathématiques appliquées, surtout connu comme le père fondateur de la cybernétique

[3] ريمون حداد، **العلاقات الدولية** بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000، ص.198.

ويرى بارسونز Parcsons أنه إنطلاقا من فهم هذه المهام يمكننا فهم سلوك النظام ككلّ أو النظام المساعد المتواجد داخل النظام نفسه، وبالتالي إمكانية التوصل إلى وضع مقارنة بين هذه الأنظمة.

وقد اعتمد على منطلقات بارسونز وطوّرها عدد كبير من الباحثين، نذكر البارزين منهم مثل:
دافيد إيستون Easton David، وغابريال ألموند Almond Gabriel في الولايات المتحدة الأمريكية، وجون بيرتون John Burton في بريطانيا، ومارسيل ميرل Merl Marcel في فرنسا، الذين طبّقوا نظرية النظام الإجتماعي على تحليل ودراسة العلاقات الدولية.

إنّ نظرية النظم التي تطوّرت في الخمسينيات والتي نالت الاهتمام الكبير كمنهج معاصر، اعتمدت على مصطلح أصبح الأكثر استخداما في دراسة العلاقات الدولية، ويرى كل من جيمس دورتي James Dougherty وروبرت بالتسغراف Robert Pfaltzgraff أنّ هذا المصطلح يتضمّن[1]:

1/ إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.
2/ نسق متكاملة من العلاقات المستندة إلى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية، فمثلا النظام الدولي يتضمن الحكومة العالمية (متغير سياسي مفترض).
3/ نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي، مثلا نظام القطبية الثنائية في الخمسينيات من هذا العصر.

ويعرّف هولستي Holsti النظام بأنّه "أيّة مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة –سواء كانت قبائل أو دول–مدينة، أمم، دول، أو إمبراطوريات– تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لمسالك مرتبة" [2]. بينما يعرّفه كلّ من ليرج والسيد بأنّه "نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة –أفراد أم جماعات– لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكنّنا من تحديد سلوك محمر النظام" أمّا النظام الفرعي فهو "جزء من النظام الكلّي"[3].

وقد وضع برايار Braillard P. بعد دراسة مستفيضة لمجمل المقاربات حول نظرية النظم، تعريفا فيقول: "النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة، يؤلّف كلاّ واحدا، ويظهر تنظيما معيّنا".

---

[1] جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985، ص. 99.
[2] كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** بغداد: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الجزء الأول،1979، ص. 57.
[3] **المكان نفسه**.

ويعتمد هذا التعريف عند برايار على أربعة عناصر أساسية: العناصر، التفاعل، الكلية، التنظيم. حيث أنّ:

– كلّ نظام مؤلف من عناصر قد تكون وحدات، هويات، وفق النظام الذي نحن بصدده.

– أما التفاعل فهو نتيجة للعلاقات القائمة بين العناصر إذ أنه لا يمكن الحذيث عن نظام بدون علاقات تفاعلية.

– إن مجموع الأشخاص والعلاقات القائمة بينهم تشكّل كلاّ متكاملا: إن كلاّ معيّنا يمتلك خصائص لا تمتلكها أجزاؤها إذا كانت منفصلة الواحدة عن الأخرى.

– ويظهر كل ذلك من خلال تنظيم معين، يتحدّد وفق العلاقات القائمة بين العناصر والإلتزامات التي يتم التعبير عنها، ويتأثر هذا النظام بمحيطه من خلال المؤثّرات الداخلة أو المدخلات Inputs والنواتج أو المخرجات Outputs، وبما أن النواتج تتأثر بالمحيط الذي يمكن إعتباره نظاما أشمل أو نظاما آخر مختلف، فإنّ هناك عملية تفاعل تؤدي إلى مدخلات جديدة.

لقد قدّمت نظريات النظم مجموعة كبيرة من المفاهيم المعاصرة، إلى درجة أنه أصبح يتم إستعمال النظمية Systémitisme بدون معرفة كافية بمعناها. إن مفاهيم الإندماج والتأقلم والتدفقات والتشابك والتآزر أصبحت تستعمل في مجالات مختلفة في إطار دراسات العلاقات الدولية.

وقد تمّ إدخال هذه المفاهيم في ميادين التفاعل الجزئية أو الإقليمية حيث تطور مفهوم "النظام المعاون أو النظام الجزئي Sous Système" الذي يمكن إعتباره بأنه "شبكة علاقات بين أطراف أساسية في السياسة العالمية، حيث توجد درجة معينة من الإنتظام والحيوية، وحيث أن لدى الأطراف شعورا بوجود نوع من الإعتماد المتبادل"، إن التحليل على هذا الأساس يسمح بدقة المعالجة دون أن يتم الخروج عن النظرة الشمولية التي تبقى في إطار النظام العالمي. وعلى هذا الأساس فإنه يمكن دراسة الإتحاد الأوروبي، الشرق الأوسط، النظام الإقليمي العربي أو المغاربي، كما أنه يمكن دراسة النظام الدولي الإقتصادي أو النظام الدولي التجاري أو النقدي، إن حدود النظام المعاون أو الجزئي في هذه الحالة هي نطاق التفاعل الجيوستراتيجي الوظيفي والإقليمي. ومن هذا المنطلق فإن النظام موضع الدراسة يمكن أن يكون مستقلا ذاتيا، أي أن العلاقات بين عناصره هي أقوى مما هي مع دول المحيط، كما أن النظام بمكن أن يكون مخترقا لأن إرتباطاته مع الخارج تفوق العلاقات القائمة بين أعضائه.

وكان كابلان M. Kaplan أول من حاول الإستفادة من هذه المنهجية ليضع نماذج نظرية للنظام الدولي، ويقرّ بأن محاولته ما هي إلاّ جهد في طرق بناء نظرية أي أنها مقدمة نظرية لنظرية في السياسة الدولية[1]. واعتبر كابلان أن سلوك الأشخاص الدوليين تحدّده عدد من القواعد التي يقبل بها هؤلاء من أجل استمرار النظام، وهذا ما يدفعه إلى الأخذ بمبدأ التوازن بين القوى والذي يتبدل حسب المعطيات، ورفض كابلان حالة الفوضى التي تعتمد عليها "الواقعية السياسية" معتبرا أن النظام العالمي تهيمن عليه حالة من الإستقرار النسبي، وما مبدأ التوازن إلاّ وسيلة بيد هذا النظام من أجل بقائه واستمراره، ويؤدي هذا التحليل إلى عرض نماذج عن الأنظمة الدولية الماضية، الحالية والمتوقعة والتي تقتضي معرفة القواعد الخاصة بكل نظام، والتي ستسمح بالتالي للأشخاص الدوليين –وخاصة فيما يتعلق بالأنظمة المتوقعة– أن يحدّدوا مسبقا الطرق الواجب إتّباعها في السياسة الدولية.

ونشأ مفهوم النظام الإقليمي في الستينات والسبعينات، وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية وهي كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عمليا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.

وإلى جانب هاذين المصدرين الفكريين لنشأة النظام الإقليمي، كانت هناك أيضا مستجدّات دولية ساهمت في ذلك. في هذا السياق يقدّم أوران يونغ Oran Young نموذج الإنقطاع[2] Discontinuities في النظام الدولي الذي يفسّر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية. ويظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق والبعض الآخر بالانقطاع. ويستتبع ذلك ظهور تشابه في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة.

ويرى يونغ مثلا أن بعض المناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلاّ أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة بكل

---

[1] **نفس المرجع**، ص. 58.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص. 55. نقلا عن:

-Oran Young, Political Discontinuities In The International System, In **World Politics**, Vol. 20, N. 3, 1968, pp. 369-392.

منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني. ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية إعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية، حدوث مستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها، وإندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين (سابقا) على نفوذهما الكبير، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، خاصة في إفريقيا وآسيا، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطّى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة، وأخيرا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

إزاء هذه الخلفيات صدرت مع مطلع السبعينيات دراسة مقارنة بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم"[1] للأستاذين لويس كانتوري Louis Cantori وستيفن سبيغل Steven Speigel، كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، حيث رأيا أن هناك أسبابا ستّ لاعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية، هي التالية:

1– يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات/الأطراف في النظام الدولي.
2– يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن (القوتين العظميين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة لا يمكن ردّ أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية.
3– يساعد هذا المفهوم أخصّائيي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم، كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة.
4– يساعد أيضا، في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والعالمي.
5– يساعد في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما. وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة.

[1]- Louis Cantori and Steven Speigel, **The International Politics Of Regions : A Comparative Approach**, N. J., Prentice Hall, 1970.

6- يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين سابقا) ونظام إقليمي معين، وفي هذا السياق يدرس مثلا اختراق القوتين العظميين –سابقا– للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله[1].

وقسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء، هي منطقة القلب، منطقة الهامش، ونظام التغلغل. واعتبرا أن الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، أما منطقة الهامش فتضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو تنظيمية، ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي، أما نظام التغلغل فيضم الدول الخارجية عن النظام والتي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام. واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدّد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدّد طبيعة النظام بشكل عام، هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام، مستوى القوة أو الإمكانات في النظام وبنية العلاقات وأنماطها.

وللنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية هي:

1- وظيفة التكيف : تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

2- الوظيفة التكاملية: ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحرّك في ذلك الإطار، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام. ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يدخل إليها الإعتبارات الديناميكية، وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف.

3- وظيفة الحماية والأمن : وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص56.

4- وظيفة تحقيق الأهداف : وهي وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله[1].

II- إشكالية بناء نظام إقليمي مغاربي

إن إعادة تشكيل هيكل السياسات المغاربية تستوجب من صانعي القرار في دول المغرب العربي أن يتعاملوا مع سياسات القوى الكبرى من منطلق تطبيق مبدأ العقلانية، متمثلا في السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر. لذا هناك حاجة موضوعية لبناء نظام إقليمي مغاربي، فبدون هذا النهوض سيتمزق المجتمع المغاربي بين أطر مختلفة وربما متصارعة للعلاقات الإقليمية، وأن تضيع في سياق ذلك الهوية الموحدة لهذه المجتمعات.

ويعني المسار النهضوي الأخذ بنموذج التكامل والاندماج الإقليمي، كمثل أعلى لتطور السياسات والعلاقات المغاربية، وليس من الضروري أن يتم الانتقال إلى هذا المثل الأعلى مباشرة، بل يجب اتباع الاستراتيجية الأمثل لهذا الانتقال، ومهما كانت هذه الاستراتيجية، فإن إصلاح وإعادة بناء النظام المغاربي في الظروف الدولية الراهنة، يعني العمل على محورين:

1- تكثيف تبادلية المصالح بين الأقطار المغاربية.
2- خلق حس التوحد مع الرابطة الإقليمية.

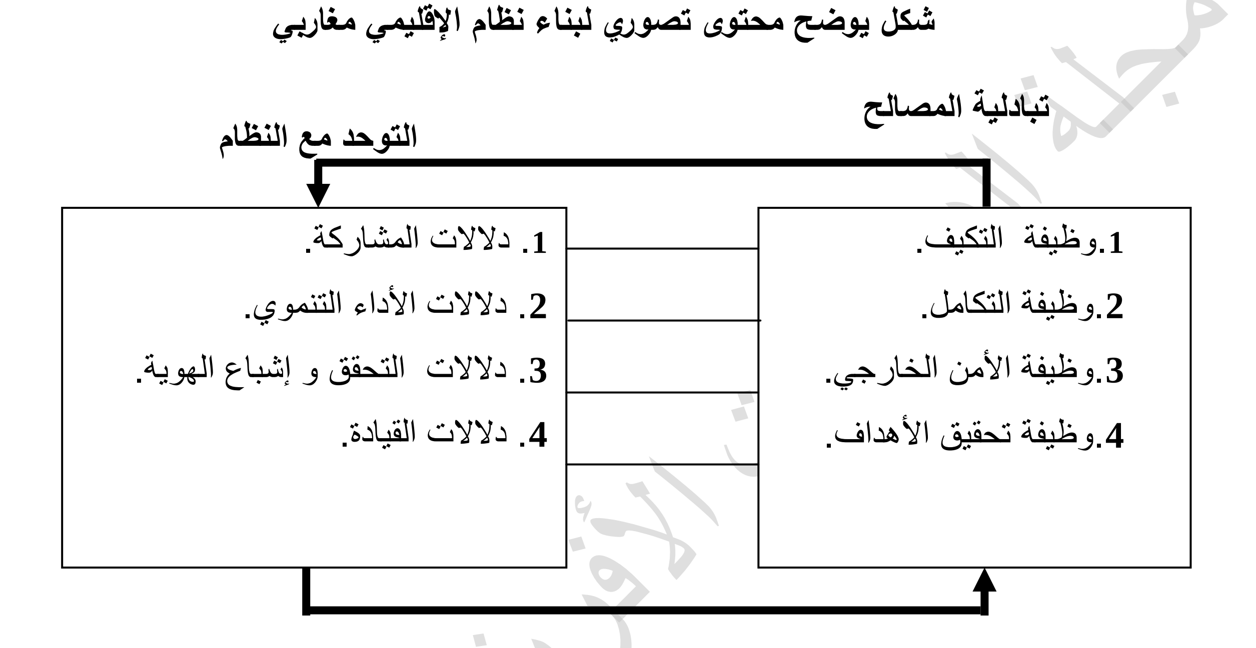
ونشير إلى أن المناقشة المنهجية لتبادلية المصالح يجب أن تأخذ في اعتبارها مجموعة الوظائف التي يتعين على أي رابطة أو نظام إقليمي الاضطلاع بها، وهي وظائف: التكيف والتكامل والأمن الخارجي وتحقيق الأهداف.

وفي المقابل فإن التوحد مع النظام لدى الأقطار المغاربية يتعلق بالمضمون الرمزي والفعلي لهذه الوظائف من وجهة نظر المجتمعات السياسية في هذه الأقطار. فيجب أن يضمن التكيف تحقيق

[1] عبد السلام الغنامي، **المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،1999، ص ص.75-77.

المشاركة في اتخاذ القرارات في النظام الإقليمي المغاربي، وأن يضمن التكامل عملا تنمويا، ويضمن الأمن الخارجي شعورا بالتوحد والتماسك الداخلي، وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عبر وجود قيادة إقليمية تحرس القيم الأساسية للمجتمعات السياسية المغاربية في مجموعها، وتعزز تبادلية المصالح والتوحد مع النظام الإقليمي المغاربي والعكس، كما يوضح الشكل التالي[1]:

شكل يوضح محتوى تصوري لبناء نظام الإقليمي مغاربي



1- وظيفة التكيف وآليات الديمقراطية

تثير وظيفة التكيف في جانبها الداخلي والخارجي معضلات عديدة، فعلى الجانب الخارجي يجب طرح مسألة استيعاب المتغيرات العالمية والاستجابة لها، فأهم خصائص التطور العالمي في الحقبة الراهنة هي بدون شك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتكريس الأحادية القطبية، وضغوطها لتعميم الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية المميزة لها، وتصب مبادرتها للشرق الأوسط الكبير في هذا الاتجاه، حيث ترغب الولايات المتحدة إدخال مبدأ التغيير في كل ما يتعلق بالمنطقة المغاربية، بداية من التغيير في الهيكل السياسي مرورا بنشر الديمقراطية وتغيير المناهج الدراسية ووضع كثير من الأنظمة السياسية تحت ضغط يؤدي إلى استجابتها للتنازل عن هيمنتها الفردية وصولا إلى تغيير صورتها المشوهة لدى الشعوب العربية[2].

---

[1] محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1996، ص.267.

[2] حسين هرهره، "الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية.. وضرورات التغيير في الوطن العربي"، في **جريدة الاتحاد**، الخميس 22 يناير 2004 ص.22.

ويعتقد كثير من المحللين السياسيين أن هناك صعوبات كثيرة سوف تواجهها الإدارة الأمريكية في هذا الاتجاه بسبب وجود قضايا شائكة يعتبر حلها بالطريقة السلمية تغييرا جذريا في الاستراتيجية الأمريكية، وهذا لا يمكن أن يحدث، لأن ذلك منافيا للتوجهات الأمريكية.

بالتالي تلقى هذه الأنساق معارضة شديدة من جانب التيارات الفكرية والسياسية الكبرى في المنطقة المغاربية، وتصل هذه المعارضة عند التيار الإسلامي الثوري إلى درجة القطيعة الكاملة مع كل ما هو آت من الغرب بصفة عامة، وتتضمن هذه الدعوة كذلك اتجاها قويا لفك الارتباط مع الغرب والصدام معه، وفي المقابل فإن نظم الحكم إما تتعاون بنشاط مع الغرب، أو تميل للتكيف السلبي مع ضغوطه.

ولا شك في أن الحاجة للتكيف مع التطورات الهائلة في النظام العالمي تصطدم مع الحاجة للتكيف مع التطورات البارزة على المستوى المغاربي الداخلي، فالتكيف على هذا المستوى يحتم دعوة كل أطراف النظام الإقليمي المغاربي للمشاركة في اتخاذ القرارات الكبرى فيه، وفي إدارة ورسم سياساته ومؤسساته.

ويحتم كل ذلك على الدول المغاربية، القبول بالإصلاح السياسي، ونقصد به كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول المغاربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية[1].

وتعتبر عملية الدمقرطة من أهم العمليات الإصلاحية التي تعطي للمرجعية الأصلية دورها الفاعل في حياة المجتمع، وتوفر للتنمية جوّ الأمن لتحقيق الاقتصاد التنموي الاجتماعي، ولما كانت الأهمية مادة تتعلق بعملية الدمقرطة أو بمفهوم الديمقراطية، فقد أصبحت أكثر من مجرد سياسة باعتبارها مطلبا حضاريا ثابتا يكاد يتحول إلى حتمية تاريخية عالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين.

والديمقراطية ليست في أساسها عملية تسليم سلطات تقع بين طرفين هما الحاكم والمحكوم، بل هي تكوين شعور انفعالات ومقاييس ذاتية واجتماعية، تشكل في مجموعها الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في ضمير المجتمع، قبل أن ينص عليها الدستور، والدستور ما هو إلا النتيجة الشكلية للمشروع الديمقراطي عندما يصبح واقعا سياسيا يدل عليه نص توحي به عادات وتقاليد، ولا يكون عليه

[1] مكتبة الإسكندرية، "قضايا الإصلاح في الوطن العربي"، في **مجلة الحدث**، عدد 36، مارس/أفريل 2004، ص10.

أي معنى لهذا النص إذا لم تسبقه العادات والتقاليد التي أوحت به، وبعبارة أخرى، المبررات التاريخية التي دلت على ضرورته، ومن هنا تبدو وبكل وضوح تفاهة تلك الاستعارات الدستورية التي تستعيرها اليوم بعض الدول الناشئة التي تريد إنشاء الوضع الجديد في بلادها، بالقياس على المنوال الذي تستعيره من الدول العريقة، إن هذه الاستعارة تكون تارة لازمة، ولكنها لن تكون وبكل تأكيد وحدها كافية إن لم تصاحبها الإجراءات اللازمة المناسبة لبث ما يستعار في نفسية المجتمع الذي يستعيره[1].

ويمكن تقديم مجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

أ–آليات بناء الإنسان والمجتمع :

تعتبر عملية بناء الإنسان الاجتماعي أهم ركيزة تستند عليها عملية بناء حضارة قوية بإمكانها التعايش مع الحضارات المسالمة، باعتبار أن الإنسان كائن معقد ينتج حضارة، وهذا الكائن هو في ذاته نتاج الحضارة، إذ هو يدين بكل ما يملك من أفكار وأشياء.

والإنسان باعتباره فرد ونواة المجتمع فإن نمو المجتمع مرتبط بتماسك أفراده وتلاحمهم وبتوفر مجموعة من الخصائص في رقعة حضارته حتى لا ينعزل عن العالم، وتطوره مشروط ببعض الصلات الضرورية مع بقية المجموعة الإنسانية.

ويحدث أن تلم بهذا المجتمع ظروف أليمة فتمحو منه عالم الأشياء محوا كاملا أو تفقده إلى حين ميزة السيطرة عليه، فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على "عالم الأفكار" كان الخراب ماحقا، أما إذا استطاع أن ينقذ "أفكاره" فإنه يكون قد أنقذ كل شئ، إذ أنه يستطيع بناء "عالم الأشياء"، وقد مرت ألمانيا بتلك الظروف ذاتها إبان الحرب العالمية الثانية، ولقد رأت ألمانيا تدمر "عالم الأشياء" فيها حتى أتت على كل شئ تقريبا، ولكنها سرعان ما أعادت بناء كل شئ بفضل رصيدها من الأفكار[2].

والذي يجب التأكيد عليه في حديثنا عن إشكالية بناء العلاقات الاجتماعية داخل الحضارة العربية الإسلامية، هو دور أحد عناصر التكوين في المجتمع هي المرأة، ذلك العمود الفقري للأسرة التي هي القاعدة الأساسية للمجتمع وخليته الأولى، وأية حياة أخلاقية أو منحلة في الأسرة والمجتمع تعود بالدرجة الأولى إلى سلوك المرأة، ومن أجل ذلك فإن دور المرأة فاصل في حياة المجتمع، "لذلك يجب تربية المرأة

[1]مالك بن نبي، **تأملات**، ط5، الجزائر: دار الفكر، 1991، ص.ص.71-72.
[2]مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية** ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط2، بيروت: دار الفكر، 1974، ص.34.

على الأخلاق النسوية التي تكون المرأة بها امرأة لا نصف رجل ولا نصف امرأة، فالتي تلد لنا ولدا يطير خير من التي تطير بنفسها"[1].

ب – الإصلاح الدستوري والتشريعي:

بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده، وأن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد المغاربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي، وذلك بما يضمن:

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا وصريحا.
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن التداول على السلطة دوريا، طبقا لظروف كل بلد.
- يجب أن يكون هناك اتصالا بين الحكام والمحكومين، فمحتوى الاتصال السياسي غني (ثري) بالمعلومات لتأكيد سير المؤسسات، بحيث في النهاية يمكن أن يأخذ المواطنون فكرة عن المؤسسات، وهذه الفكرة لا تولد من القراءة المثابرة للنصوص الدستورية، لكن من العرض الذي يقدمه النظام السياسي عبر خطب رجال السياسة [2].كما يجب على النظام السياسي أن يأخذ بعين الاعتبار رجع الصدى لكي يكون أمام عملية تفاعلية مستمرة، وهكذا يضمن النظام السياسي بقاءه واستمراريته[3].
- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.
- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة، أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **إنية وأصالة**، ط1، الجزائر: منشورات وزارة التعليم الأصلي،1980، ص.108.

[2] جون ماري كوتري، "في محتوى (مضمون) الاتصال السياسي"، ترجمة الطاهر بن خرف الله، في **المجلة الجزائرية للاتصال** العددان 6و7، جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، ربيع وخريف1992، ص.185.

[3] للتفاصيل حول نماذج الاتصال السياسي ارجع إلى:
هوق كازناف، "الاتصال السياسي: نماذج الاتصال السياسي"، تعريب فايزة يخلف، مراجعة الطاهر بن خرف الله، في **المجلة الجزائرية للاتصال** عددان 11 و12، ربيع وصيف1995، ص.124.
والطاهر بن خرف الله، "في بعض مقاربات الاتصال السياسي"، في **مجلة الوسيط في الدراسات الجامعية**، الجزء الخامس، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع،2003، ص.57.

ج-إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

لا بد من مراجعة مؤسسات الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) لضمان آدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة، واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤولياتها، التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

د-إلغاء القوانين الاستثنائية:

أيا كان أشكالها أو مسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون الحاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي. ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

ه- التصديق على المواثيق:

تصديق جميع الدول التي لم تصدق على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواثيق الدولية لحقوق المرأة، الميثاق الدولي للطفل.

و- حرية الصحافة:

أي تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب التحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستهم دون تدخل السلطة[1].

ز- تدعيم المجتمع المدني:

إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة، ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة، ولا شك في أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي للمجتمع، وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن المغاربي لافتقاد فرص

[1] مكتبة الإسكندرية، **مرجع سابق**، ص11.

المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله. وأخيرا ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي.

ومن الخصائص الأساسية لأي شعب امتلاكه منظومة معرفية متميزة ولسلم قيم يضبط سلوكياته ويحكم تصرفاته على المستوى الفردي والاجتماعي، ويتحدد هذا السلام بناءا على عنصرين يشكلان المنظومة المعرفية أي مجموعة التصورات والمعلومات المشرعة بين الأفراد وشبكة الأنساق التي تربط تلك المعلومات والتصورات بعضها ببعض وسيقوم المجتمع باتخاذ مواقفه المختلفة في الحياة وبتحديد سلوكياته وتصرفاته يلجأ إليها في أوقات الاضطراب والارتباك الفكري ليتبين طريقه ويصحح رؤاه وتوجهاته كما ينهل منها أوقات الاستقرار والهدوء والأمن.

فتوظيف آليات المنهج الديمقراطي في إدارة الخلاف بالطرق السلمية، هو تعبير عن وجود نضج حضاري واستعداد بالقبول بالتنوع والاختلاف وتحقيق التعايش داخل المجتمع الواحد، ولا يتم هذا إلا إذا أرادت السياسة أن تأخذ هذا الحكم على حين غرّة، في وقت ما، خصوصا حين ترفع شعارات خلابة وتصرح بوعود مغرية، ولكن كما قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أبراهام لنكولن "إن التغرير بفرد ممكن دائما، والتغرير بشعب ممكن بضعة أيام، إلا أنه غير ممكن كل يوم"[1].

لذا ينبغي أن تكون مصلحة الشعوب هي مصلحة الحكام ليدخلوا القرن الحالي في وحدة وانسجام، ويتعلموا من الشعوب الأخرى كيف تكون اللمسات الحاكمة معبرة عن إرادة الشعوب ومصالحهم.

ح- الرأي العام:

تشجيع قياسات الرأي العام، وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام بصورة دورية، في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعوا القرارات والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لا بد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.

والسؤال الذي يطرح هو: لماذا توطدت وتعززت وتوحدت التنظيمات الإقليمية الأخرى وتطورت سيرتها، في الوقت الذي تراجع فيه اتحاد المغرب العربي كثيرا إلى الخلف؟

[1] مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه** ط2، الجزائر: دار الفكر، 1988، ص.83.

والجواب عن هذا السؤال يكمن في :

– ميثاق اتحاد المغرب العربي الذي لم يصاغ بالشكل الذي يأخذ باعتباره التحولات المستقبلية التي سيشهدها الواقع السياسي المغاربي.

– إضافة إلى ظروف الواقع الذي تجسد في بروز ظاهرة السياسات المغاربية المتناقضة والمتصارعة أحيانا، لصالح القوى الأجنبية التي تحكمت بهذا الواقع، ووظفت كل إمكانياتها وأدواتها لإبقاء الواقع السياسي المغاربي في الوضع الذي تستطيع من خلاله المحافظة على مصالحها الحيوية، ومواقعها الاستراتيجية، وخياراتها السياسية[1].

ومن أجل وضع الأسس الفعالة لتعزيز العمل المغاربي المشترك، وتطوير الاتحاد إلى مراحل متقدمة، يجب العمل على:

أ– تعديل نظام التصويت:

تركز الانتقادات التي توجه إلى ميثاق اتحاد المغرب العربي بصفة خاصة على نظام التصويت فيه، وكيف قام هذا النظام أساسا على قاعدة الإجماع، وبحيث لا تلتزم الدول الأعضاء، ومن حيث الأصل العام، إلا بما وافقت عليه.

وإذا كانت قاعدة الإجماع، بنا انطوت عليه –من الناحية الفعلية– من حق اعتراض لكل دولة من الدول الأعضاء، قد بدت ملائمة ومناسبة للظرف التاريخي الذي نشأ فيه الاتحاد، ومحدودية الأعضاء فيها، فإنه من المؤكد أن هذه القاعدة لم تعد كذلك في الوقت الراهن.

وأثبتت تجارب الممارسة العملية أن نظام التصويت بشكله الراهن، يشكل عائقا يحول دون انطلاق القرار المغاربي الواجب في بعض الأوقات الصعبة والظروف الدقيقة التي تواجه اتحاد المغرب العربي[2].

ومن هنا فقد آن الأوان للبحث عن أساليب وطرق جديدة للتصويت في أجهزة الاتحاد، تقيم توازنا مرنا بين معطيات واعتبارات سيادة الدول الأعضاء فيه، وبين موجبات العمل المغاربي المشترك وضرورة

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية"، في **جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية**، بغداد: بيت الحكمة، 2002، ص.98.

[2] وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، في **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003، ص.400.

تحرير القرار المغاربي وإطلاقه من قيد حق الاعتراض الفردي، بما يرتفع بالقرار المغاربي إلى مستوى التحديات التي تواجه العمل المغاربي المشترك.

بالتالي يجب إدارة حوار يتم البحث من خلاله عن أنسب الصيغ التي يجب أن يتفرع فيها نظام التصويت، والتي لا يجب أن تخرج عن ثلاث اقتراحات:

– الأخذ بقاعدة الأغلبية الموصوفة، والقرار يكون ملزم للجميع.
– الأخذ بقاعدة الأغلبية البسيطة
– تعطى كل دولة عدد معين أو نسبة معينة من الأصوات حسب عدد سكانها. مع الإشارة إلى أن هناك بعض القضايا الحساسة كالدفاع والسياسة الخارجية والعدل، يجب أن يبقى نظام التصويت فيها عن طريق الإجماع.

ب– تطوير آلية القمة:

بالرغم من الفائدة الكبرى التي يمكن أن تحققها دبلوماسية القمة، وخاصة في مجال التسوية السلمية للمنازعات المغاربية–المغاربية، إلا أن تنقية نظام القمة هذه يعتبر شرطا لازما لتفعيل دوره في المجال المذكور، هذا ناهيك عن أن تطوير آلية القمة المغاربية على أي مستوى أضحى أمرا ضروريا لتطوير مؤسسات العمل المغاربي المشترك، وتحديثها على وجه العموم[1].

والواقع أنه يمكن إحداث التطوير المرغوب في آلية القمة المغاربية، من خلال التركيز على العناصر التالية:

– النص في صلب ميثاق الاتحاد على جهاز (مؤتمر) القمة، واعتباره أحد الأجهزة الرئيسية للاتحاد.
– يتعين أن يتضمن النص المقترح إدخاله على ميثاق الاتحاد إشارة صريحة، إلى أن اجتماعات القمة لا تكون إلا على هذا المستوى وحده، ولا يمكن أن تكون دون هذا المستوى إلا لظروف طارئة للغاية وعلى سبيل الاستثناء.
– إناطة مؤتمرات القمة سلطة عليا إلزامية، مع وجوب عقدها دوريا [2]، لأن هناك ضرورة ملحة لأن ينص في الميثاق، وبشكل صريح، على نظام معين لدورية اجتماعات القمة، يفضل أن يكون مرة كل عام أو مرة كل عامين على أكثر تقدير.

[1] أحمد الرشيدي، "نظام تسوية المنازعات العربية-العربية: الواقع الراهن وإمكانات التطوير"، في **قضايا استراتيجية**، الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد11، سبتمبر 1997، ص.20.
[2] عبد القادر فهمي، **النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**عمان: دار وائل للنشر،1999، ص.145.

ج- تخويل مجلس الاتحاد:

وغيره من الأجهزة المماثلة، سلطة الاجتماع والتدخل الفوريين، ففي إطار البحث عن مداخل جديدة لتفعيل النظام المغاربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المركزي لاتحاد المغرب العربي في هذا الخصوص، فإنه يتعين المبادرة إلى تعديل ميثاق الاتحاد من أجل النص فيه على أن يعاد تنظيم مجلس الاتحاد على نحو يمكنه من الاجتماع على وجه السرعة لمعالجة أي مشكلة طارئة، على غرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[1].

د- تطوير جهاز الأمانة العامة وتدعيمه:

عن الأمانة العامة هي الجهاز المخول بمتابعة وتنفيذ كل ما تتوصل إليه مؤسسات الاتحاد من قرارات، ولذلك فإن وجود أمانة عامة فاعلة وكفء، هو أمر لا غنى عنه إذا أريد لهدف تطوير الاتحاد أن يتحقق.

فمن الواجب تحرير الأمانة العامة من القيود المالية التي تكبل حركتها، بحيث لا تتعرض بشكل مزمن لاحتمالات التوقف عن العمل، بسبب قصور الموارد المالية، ولن يتحقق هذا إلا بإعطاء أولوية لسداد أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد، والتفكير في وسائل أخرى، غير مباشرة، لدعم موارد الأمانة العامة خاصة أن متطلبات التفكير قد تقتضي في مرحلة من المراحل، ضرورة رفع سقف الميزانية[2].

ويجب أن تكون وظيفة الأمين العام مستقلة خالية من التأثيرات الداخلية منها والخارجية، مما يدعم الرأي المستقل للاتحاد، وهو ما يجعل الأمين العام ذا أثر كبير في حالة حدوث أية مفاوضات، سواء لحل نزاعات مغاربية أو لاتخاذ مواقف تجاه قضية معينة.

غير أن نجاح الأمين العام في ذلك مرهون باكتساب ثقة الدول الأعضاء فيه وبجهاز الأمانة العامة، الأمر الذي يتطلب منه تدعيم هذا الجهاز بأفضل الكفاءات المغاربية، وإنشاء كادر من الموظفين المحترمين يتسم بالولاء لاتحاد المغرب العربي وأهدافها، مع العمل على جذب مواطني جميع الدول المغاربية للعمل في الأمانة العامة، وتلافي ما هو ملاحظ من عدم وجود موظفين في الأمانة ينتمون إلى بعض الدول المغاربية.

[1] طافر ناظم سلمان، "دور الجامعة في تسوية النزاعات العربية"، في **جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية** مرجع سابق، ص254.
[2] وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، **مرجع سابق**، ص400.

كما أنه من الضروري تنظيم عملية تشاور الأمين العام مع الأعضاء ومديري الإدارات، وأن يوجد نوع من الاتصالات المباشرة بين الأمين العام وموظفي الأمانة[1].

ويجب استحداث منصب نائب الأمين العام للاتحاد، بحيث تتم تسميته في المرحلة الأولى من بين الأمناء المساعدين ويتولى الإشراف على الأمانة العامة ومكاتبها الخارجية، ويعمل على تسيير شؤون الأمانة العامة بصورة انسيابية، كما ستكون من مسؤولياته إدارة آلية فض النزاعات المغاربية.

ويجب استحداث أيضا ممثلو الأمين العام، ويقوم بتسميتهم من بين الشخصيات المغاربية المهنية للقيام بمهام محددة وذات طبيعة خاصة أو لمتابعة قضية محددة لفترة زمنية معينة[2].

هـ- تشكيل برلمان مغاربي:

إن إنشاء برلمان مغاربي أصبح ضرورة لوضع العمل المغاربي المشترك واتحاد المغرب العربي على المسار الصحيح، فدفع العمل المغاربي المشترك وتفعيل آلياته، لا يجب أن يقتصر على السلطات التنفيذية المغاربية دون سواها، ولكن يتعين أن تسهم سلطات الدولة جميعا وبصفة خاصة السلطة التشريعية، في تعزيز العلاقة أو العمل المغاربي المشترك. لما لهذه السلطة داخل الدولة من دور فاعل مؤثر، ومن ثم فإنه من المتعين لهذا، انعكاسه على المستوى الإقليمي، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء برلمان مغاربي يتم تشكيله بالصيغة التي يتم الاتفاق عليها، إما من خلال المجالس النيابية المغاربية القائمة، أو عن طريق الانتخاب المباشر في الدول المغاربية الأعضاء، أو بأسلوب يجمع بين الطريقتين، ولكن المهم هم ما يمكن أن يقوم به هذا البرلمان من وظائف ومهام داخل نظام اتحاد المغرب العربي.

إن هذه الخطوات يمكن أن تشكل الدعائم الأساسية التي تساعد على إنهاض النظام الإقليمي المغاربي، من أجل القيام ببقية الوظائف والتي من أبرزها وظيفة التكامل.

2-وظيفة التكامل وآليات المصالحة

يقوم النموذج الوظيفي في التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية على فكرة "التكامل الإقليمي" الذي يعطي الأولوية للعنصر الاقتصادي والمعاملات التجارية في تقريب الدول والمكونات المختلفة لشعوب منطقة ما من بعضها البعض، كطريقة لبناء السلم الوظيفي بواسطة إدراك الأرباح وتقلص التكاليف وراء العلاقات الاقتصادية الإقليمية[3].

---

[1] محمود عبد الوهاب الساكت، "وظيفة الأمين العام لجامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق"، في **جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية**، مرجع سابق، ص.85.

[2] حسن أبوطالب، "إصلاح الجامعة..معضلة التزام الدول العربية"، في**السياسة الدولية**، عدد 153، يوليو 2003، ص.100.

[3] عامر مصباح، **التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية** الجزائر: دار الكتاب الحديث،2014. ص.54.

تعتبر وظيفة التكامل بؤرة تبادل المصالح في أي نظام إقليمي، وما يميز هذه الوظيفة من حيث المبدأ عن مختلف الوظائف الأخرى، هو أنها يمكن أن تعمل مستقلة –إلى حد ما– عن الهياكل السياسية الفوقية، وأنها يمكن أن تتخطى الحواجز الإيديولوجية.

ولكن لا يعني ذلك إهمال الشؤون السياسية المشتركة، حيث أن المخاطر المترتبة على قيام النظام الأورومتوسطي، تفرض على الأقطار المغاربية أن تتبنى مساعي جادة للبحث في صيغة تكاملية أو تعاونية –على الأقل– انطلاقا من فرضية مفادها أن الوضع الحالي المجزأ وقدراتها المنفردة، مهما بلغت، لا يمكنها تحقيق حتى مصالحها القطرية ولا تحظى بهامش حركة أو فعل مؤثر في أي ترتيب إقليمي أو علاقات تفاعل خارج إطار النظام المغاربي، ومن بين هذه المساعي الجادة، هناك جملة من الخيارات التي يمكن أن تكون خطوات متلاحقة أو متداخلة في الوقت نفسه لخصوصية تكوين وتفاعلات النظام المغاربي، وأولى هذه الخيارات: تحقيق المصالحة المغاربية.

فاستمرار حالة التبعثر المغاربي في ظل ظروف يسودها فتور حاد في مشاعر الانتماء القومي، ترافقها أزمة ثقة كبيرة بين أقطاره من جانب، ومن الجانب الآخر تعجيل ملحوظ الخطى نحو أطراف دولية وإقليمية، ذلك ما ينذر بعواقب خطيرة تهدد وجود النظام المغاربي وهويته القومية[1].

وعليه بات من الضروري البدء أولا بإجراء مصالحة مغاربية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وهذه المصالحة ليس بالضرورة أن تتجاوز أو تطوي كل الخلافات على وجه السرعة، بل لتكون نقطة انطلاق نحو عمل مغاربي تضامني مستقبلي.

إن المصالحة المغاربية ليست بالضرورة أن تكون بمثابة إعلان براءة ذمم النظم المغاربية من مواقف سابقة، ولا هي مفاضلة بين المواقف المختلفة، بل هي نقطة التقاء لثوابت العمل المغاربي، وخط مشروع تضامني مستقبلي، ستكون نتائجه مثمرة، إذا ما سلمت بالنوايا وأتقنت السبل.

ومن دواعي المصالحة المغاربية:

– ضرورة التفاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار.

– الأمن القومي العربي وانكشاف جوانب عديدة منه، الأمر الذي يستدعي رؤية جديدة له قوامها القوى الذاتية للأمة العربية.

– مواجهة تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارها القومي[1].

[1] عبد القادر فهمي، **مرجع سابق**، ص.139.

– تفعيل العلاقات مع العالم الإسلامي بأكمله.

ومن الضروري أن تواكب المصالحة، إصلاحات داخلية بالاتجاه الديمقراطي حسب الخطوات المذكورة سابقا، وتعزيز التشريعات ذات الانتماء القومي.

أ–على المستوى الرسمي:

تأتي المصالحة على المستوى الرسمي بين أقطار النظام المغاربي المتقاربة أو المتباينة في مناهجها السياسية، كضرورة تفرضها متطلبات العمل المغاربي المستقبلي من جهة، وتشابك المصالح الدولية وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية أو السياسية التي تحتم خلق تكتل مغاربي، يرتقي بالفعل المغاربي إلى هامش مؤثر في حركة التفاعلات الإقليمية أو العالمية.

ويمكن أن تكون خطوات المصالحة المغاربية عن طريق إجراء لقاءات ثنائية أو جماعية أو على نطاق أكثر طموحا، حيث مؤتمرات القمة المغاربية بغية تنقية الأجواء الرسمية بين الأقطار المغاربية وبيان منافع المصالحة والعمل المغاربي المشترك بخطوات متتابعة.

ب–على المستوى غير الرسمي:

قد يكون ذلك من خلال أية أنشطة مغاربية شعبية أخرى، وهذا المستوى له من الأهمية ما لا يقل عن المستوى الأول، ذلك أن هذا النوع من المصالحة يمكن أن يولد عناصر ضغط شعبية ورأيا عاما مغاربيا، يؤثر إيجابيا في اتجاهات النخب الحاكمة، ولا سيما أن التحولات الديمقراطية باتت سمة تفرض وجودها في الخطاب السياسي الرسمي أو الشعبي، ويمكن تفعيل هذا المستوى عن طريق[2]:

– عقد مؤتمرات عامة لجميع الأحزاب المغاربية، والأحزاب الرئيسية خاصة، بغية بلورة قناعات وتصورات متقاربة حول جدوى المصالحة المغاربية، وتأثيرها في العمل المغاربي المشترك.
– عقد مؤتمرات شعبية بين المنظمات غير الحكومية المغاربية لتبادل وجهات النظر.
– إقامة ندوات فكرية للمفكرين المغاربة ذوي الاتجاهات الوحدوية، بغية صياغة آراء وتصورات تدعم المستوى الرسمي في اتجاه المصالحة المغاربية.
– إجراء اللقاءات الفكرية بين رجال الفكر العربي والإسلامي على نطاق الساحة المغاربية.

[1] صلاح سالم، **تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي** القاهرة: دار قباء للطباعة النشر والتوزيع،1998، ص.65.
[2] عبد القادر فهمي، **مرجع سابق**، ص.142.

وانطلاقا من أن المجتمع المغاربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكانياته بكفاءة لتأسيس مجتمع مغاربي قوي ومتماسك، قادر على حل مشاكله، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع مستقبله، ويقتضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية[1]:

– تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز القادر على ممارسة حرياته، اختياراته، بمسؤولية.

– أن يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف، جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام، وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع المغاربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.

– توجيه المجتمعات المغاربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، ذلك عن طريق خمس توجهات متكاملة هي:

–تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.

–تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.

–تطوير استراتيجيات البحث العلمي.

–دعم العمل الحر والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.

–توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

وعلى المستوى الاقتصادي، يعتبر توحيد وربط السياسات التشريعية الخاصة بحركة العمل ورأس المال والتكنولوجيا عبر الحدود، وتوحيد المواصفات الفنية للمنتجات، وصنع القرارات الأساسية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية، وخاصة فيما يتعلق منها بالإصدار النقدي وأسعار الفائدة... ذو أهمية كبيرة جدا بالنسبة لوظيفة التكامل.

عموما يجب أن تمر عملية التوحد الاقتصادي المغاربي بأربعة مراحل :

[1] مكتبة الإسكندرية، **مرجع سابق**، ص13.

المرحلة الأولى:

هي إقامة منطقة مغاربية للتجارة الحرة، وهذه تتضمن الإزالة التدريجية، وضمن إطار زمني محدد متفق عليه للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات التأثير المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة في السلع التي تنتجها الدول المغاربية المنضمة إلى المنطقة المذكورة.

المرحلة الثانية:

الاتحاد الجمركي المغاربي، ويتضمن بالإضافة على ما تحتويه المنطقة المغاربية للتجارة الحرة، الإقامة التدريجية لجدار جمركي موحد للدول المغاربية تجاه الدول غير الأعضاء، أي تصبح مثلا الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول المغاربية الأعضاء على الاستيراد من الدول غير الأعضاء متساوية.

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة السوق المغاربية المشتركة، وتتضمن بالإضافة إلى ما تتضمنه الاتحاد العربي الجمركي، إطلاق حرية انتقال الأشخاص والرساميل بين الدول المغاربية الأعضاء، كما تتضمن هذه المرحلة إجراء تنسيق في السياسات الاقتصادية المغاربية للدول الأعضاء.

المرحلة الرابعة:

هي مرحلة الوحدة الاقتصادية المغاربية، وتتضمن إنشاء عملة مغاربية موحدة كوسيلة للتداول بين الدول المغاربية وتوحيد السياسات والتشريعات المغاربية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن المراحل الثانية والثالثة والرابعة من عملية التوحد الاقتصادي المغاربي، تتضمن تخلي الدول المغاربية عن جزء من سيادتها في الحقل الاقتصادي لمؤسسة مغاربية قومية مؤلفة من ممثلي الدول المغاربية، وكلما ارتفعت مرحلة التوحد أصبحت درجة التخلي أكبر، وهذا التخلي عن جزء من السيادة يفرضه منطق المراحل الثلاثة المذكورة سابقا.

وتعني وظيفة التكامل الإقليمية تمكين قدرة أفضل لحل المشكلات بالنسبة لكل مجتمع بعينه، حتى تتاح الظروف المناسبة لخلق مؤسسات إقليمية تفوض بمهمة حل هذه المشكلات على صعيد الإقليم ككل.

وإن حلّ الأزمات التي يعاني منها النظام الإقليمي المغاربي هي عملية تفترض إصلاحات في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكيل الاستهلاك وأخذ القرار في مجال الاستثمار، أي

بمعنى آخر تفترض مشروعا اجتماعيا تناسقيا آخر، يناقض مبدأ الخضوع لقانون الربحية البحت، هكذا لا تجد الأزمة حلاّ لها إلا إذا توافر مشروع اجتماعي ذو مضمون شعبي قادر على فرض حدود تحول دون تحكم رأس المال بلا منافس[1].

وإن التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف أساسا إلى رفع كفاءة استخدام أو تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية، ومما لا شكّ فيه أن الوصول لتحقيق تنمية ناجحة بهذا الشكل ينبغي النظر إليه وتقييمه من خلال ثلاث زوايا وهي:

– موقع الإنسان في مخطط التنمية.
– مدى مشاركة فعاليات المجتمع في عملية التنمية تخطيطا وتطبيقا.
– دور القيم الحضارية في تحقيق الحراك التنموي.

ويعتبر كثير من الدارسين التنمية أن ليست قضية إنشاء بنوك وتشييد مصانع فقط، بل قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشائه للسلوك الجديد أمام كل المشكلات، لذلك يجب لأي نهضة أو تنمية اقتصادية أن تضمن هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى كوسيلة تحقق بها خطة التنمية، وكنقطة تلاقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز كما يحسن بمن يهتم بهذه القضية أن ينظر فيها النظرة الشاملة، حتى ترتبط بالأشياء الاقتصادية بجذورها الاجتماعية والثقافية البعيدة على الأقل في أذهان أصحاب الاختصاص كي تشمل نظرتهم في التصنيع، الذي لا بدّ منه، فكرة واضحة عن القيم الإنسانية الضرورية لنجاح المشروع، فإذا فكرنا على سبيل المثال فيما يسمى "تغطية المشروع" ندرك مباشرة عن طريق الأرقام أن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان، ويمكن القول بقدر ما استفدنا من تجارب النمور الآسيوية في العقد الأخير، فإن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت هذه التجارب الشرط الأساسي لنجاحها مثل ما حدث لمخطط شاخت بإندونيسيا بعد استقلالها[2].

[1] سمير أمين، "نحو استراتيجية اقتصادية عربية-عربية (شروط إنعاش التنمية)"،**التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية** باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، أكتوبر1995، ص.475.
[2] مالك بن بني، **المسلم في عالم الاقتصاد** ط1، بيروت: دار الشرق، ب.ت. ص.ص67-68.

ويمكن تلخيص مزايا والمنافع الاقتصادية لـ عملية التكامل المغاربي، وبخاصة في مراحلها المتطورة بما يلي[1]:

– ستؤدي إلى توسيع حجم السوق المغاربية، وتاليا إمكانية الإنتاج على نطاق واسع، وتزايد المنافسة والإنتاجية ودعم التنمية المغاربية، كما أن توسيع حجم السوق ضروري لإقامة صناعات مغاربية ثقيلة وصناعات حربية.

– ستخفض من درجة التبعية الاقتصادية لخارج مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار المغاربي.

– ستدعم المركز التفاوضي المغاربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف أساسا لدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

3- وظيفة الأمن والحاجة إلى قيادة إقليمية

تعد وظيفة الأمن حجر الزاوية لأي نظام إقليمي، وبؤرة تطوره وأداء الوظائف المخولة له، إلا أن النظام الإقليمي المغاربي لم يمتلك لم يمتلك آلية قوية للأمن الإقليمي في أي وقت.

ومن المعروف أن مفهوم الأمن القومي كان دائما يركز على الجانب العسكري خاصة خلال الحرب الباردة والذي ارتبط بشكل كبير بأدبيات المدرسة الواقعية، إلا أن الاتجاهات الجديدة بشكل خاص ما بعد الحرب الباردة دعت إلى توسيع هذا المفهوم ليشمل جوانب أخرى[2]. إن المنطق الفكري الذي ينبغي على الباحث أن يبني عليه دراسته هو ما الذي نحاول أن نحافظ على أمنه؟ بمعنى آخر ما هو موضوع الأمن؟

الواقع أن تمزق نظام الأمن المغاربي تحت تأثير التوسع الهائل في مصادر التهديد يعد أمرا منطقيا، فاستقرار وفعالية أي نظام أمن –سواء كان إقليميا أو دوليا– يتوقف على التوازن بين معطياته وقدراته المتضمنة في الالتزامات المتبادلة داخله من ناحية، ومستوى أو مدى جسامة واتساع التهديدات الواقعة عليه من ناحية أخرى.

فيتعاظم الشعور بفاعلية النظام الإقليمي كلما قلت جسامة التهديد الخارجي وأمكن السيطرة على مصادره، من خلال الحلّ السلمي المنتظم والدائم للتوترات والنزاعات، وعلى العكس تتدهور الثقة في قدرة

[1] محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي والشراكة الأوروبية-المتوسطية"،**المستقبل العربي**، عدد 272، أكتوبر 2001.، ص.81.
[2] خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية** دمشق: دار نيوى للدراسات والنشر والتوزيع،2014. ص.216.

هذا النظام على درء التهديدات الخارجية، كلما زادت حدة التهديدات أو تعددت مصادرها واتسعت، وبالمقارنة بالموارد والالتزامات المتبادلة الموضوعة تحت تصرف النظام الإقليمي[1].

ولا شك أن المحافظة على هذا التوازن الدقيق يتطلب تدخلا مستمرا من جانب النظام الإقليمي ككل ومؤسساته في تعريف التهديدات والسيطرة عليها من خلال جهد منهجي ومنظم، لفرض أولوية الحل السلمي للنزاعات والتوترات بين الدول الأعضاء فيه والدول غير الأعضاء، وينطوي ذلك بدوره على:

– تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء من أجل الحد من حريتها المطلقة، في إثارة النزاعات والصراعات التي تؤثر على الأمن القومي الشامل.

– إنشاء مجلس أمن مغاربي توكل إليه المهام الرئيسية في نظام الأمن المغاربي، وإذا كانت تفصيلات تشكيل هذا المجلس، ونظام التصويت فيه وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج على دراسات، إلا أنه يجب أن يكفل لمجلس الأمن المغاربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك، والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب أن لا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، فضلا عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات، سيما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء، ثم إمكانية متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشئها لهذه الغاية[2].

– إقامة منتدى للأمن المغاربي للتعامل مع القضايا الأمنية، يشارك فيه ممثلو الدول من: مسؤولين دفاعيين، أمنيين، خبراء استراتيجيين، فضلا عن المتخصصين من الجامعات ومراكز البحوث.

– إنشاء قوات أمن مغاربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغاربة، لاستخدامها عند الاقتضاء لوقف النزاع بين دول مغاربية وأخرى، وترتبط هذه القوات بمجلس الأمن المغاربي، ثم تتطور إلى جيش مغاربي موحد.

– إنشاء صناعة عسكرية مغاربية مستقلة، تسد معظم احتياجات القوات المسلحة المغاربية في السلاح، وترتبط عضويا بالهيكل الصناعي–الإنتاجي من ناحية، وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية[3].

– إقامة دستور مغاربي موحد، يحدد معالم الوحدة المغاربية وأشكال القيادة فيها.

[1]محمد السيد سعيد، **مرجع سابق**، ص.286.
[2]وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، ص399
[3]سعد إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص.400

4- وظيفة تحقيق الأهداف

إن هته الوظيفة تمثل محصلة أداء النظام الإقليمي المغاربي في كل المجالات، حيث تبنى سياسة خارجية موحدة، تسند وظائفها للهيئات الاندماجية، إضافة لشخصيات توظفها هذه الهيئات تكون مستقلة عن التوجهات الرسمية القطرية الضيقة، وتتمتع هته الشخصيات بالكفاءة والإيمان بالمشروع الوحدوي المغاربي، حيث سيولي النظام الإقليمي المغاربي الأولوية لإيجاد أرضية مشتركة من الأهداف وسبل تحقيقها، تكون في البداية على شاكلة السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي، فتتمحور حول النقاط التالية:

أ-الصراع العربي الصهيوني:

يجب أن تكون القضية الفلسطينية جوهر اهتمام السياسة الخارجية المغاربية المشتركة، لذا يجب أن تكون المواقف اتجاه هذه القضية موحدة، قائمة على إيجاد حل سلمي شامل وعادل لهذا الصراع، والعمل على أن يقوم فيه الاتحاد الأوروبي بدور فعال يوازي دور الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنفرد حتى الآن بدور مهيمن في هذا الشأن[1].

ب-الدائرة العربية والإسلامية :

الذي يمثل العمق الاستراتيجي الأشمل للمغرب العربي، بالتالي لا بد وأن يعمل النظام المغاربي في إطار الرسالة الحضارية التي هي منوطة بالأمة الإسلامية، إذ سيستغل كل القنوات التي تخدم القضايا العربية والإسلامية، والتي تمسه -بالضرورة- بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما يعمل على تعزيز محور طنجة-جاكرتا[2].

وتتصل مجموعة من الحقائق بواقع الحضارة الإسلامية اليوم ودائرتها، نراها بارزة أمامنا:

- تضم دائرة الحضارة الإسلامية أكثر من خمس سكان العالم الذين تجاوز عددهم خمسة مليارات نسمة، وهذه النسبة في ازدياد، ومجمل القول كما لاحظ الأستاذ جمال حمدان "أن الإسلام في توسع دينامي مطرد بعيد المدى" من حيث النمو العددي.
- حين ننظر في جغرافيا دائرة الحضارة الإسلامية،نجد أن محيطها يتحدد بنصف الكرة الشمالي، وبنصف الكرة القديم على حد تعبير جمال حمدان، ويتميز هذا الموقع الجغرافي بأهميته الاستراتيجية على

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة**طرابلس: معهد الإنماء العربي،2002، ص.89.
[2] بن صايم، بونوار، **مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2003-2004. ص.147.

صعيد الكوكب الأرضي. وقد تحدث مالك بن نبي عن محور طنجة–جاكارتا في هذه الدائرة في جنوب عالمنا مقابل خط موسكو واشنطن في شماله.

– تتعدد الأقوام والألوان والألسنة في دائرة الحضارة الإسلامية، من عرب وإيرانيين وترك وهنود وأفغان وماليزيين وأمازيغ وصينيين... وتتعدد الملل من مسلمين ومسيحيين ويهود وأتباع ديانات أخرى، وتتعدد المذاهب في كل ملة[1].

– في دائرة الحضارة الإسلامية اليوم دولا كثيرة تتراوح في عدد سكانها بين كبيرة وصغيرة جدا.

– تحفل دائرة الحضارة الإسلامية بثروات كثيرة إنسانية وطبيعية.

– تعدد في أنظمة الحكم التي تتبعها دول دائرة الحضارة الإسلامية من ملكية إلى جمهورية إلى جماهيرية.

– تشهد دائرة الحضارة الإسلامية منذ عقدين من الزمن "صحوة" قوامها وعي الذات ومعرفة الآخر بجوانب قوته وضعفه والوثوق بقدرة الأمة على مواجهته والانتصار عليه في صراع النفس الطويل وتحقيق النهوض وبلوغ الأهداف وإعلاء كلمة الله في الأرض والدعوة إلى العمران.

إن قضية البناء الحضاري المتكامل من بين أهم القضايا الواجب تحقيقها، وأول الأبواب إلى الحضارة أن نواجه المشكلات بدل وضعها في حكم الاستحالة، وثانيها، هو باب الواجب وأن نركز منطقنا الاجتماعي والسياسي والثقافي على القيام بالواجب أكثر من تركيزنا على الرغبة في نيل الحقوق، كذلك من شروط إحياء الحضارة، إحياء التراث وتخصيبه بإضافة جهود الجميع، لئلاّ يعيش المجتمع على حساب الأسلاف، وهذا العمل هو الذي يسميه مالك بن نبي بالجانب المعنوي من عملية البناء التي يطلق عليها "الإرادة الحضارية" مقابل الجانب المادي الذي يسميه بـ"الإمكان الحضاري".

وتتحقق مهمة إحياء التراث وتنبع من طبيعة وحقيقة التصور الصحيح لوظيفة الإحياء لا الاقتصار على الوظيفة اللغوية أو حتى التاريخية، لأنه بذلك سيكون إحياء قاصرا، أما الإحياء الكامل فهو الإحياء بالحكمة أو الارتفاع بالإحياء إلى مستوى الوظيفة السياسية، وهو التحليل الذي يفتقده أغلب الدراسات الحالية، فإذا كان التحليل اللفظي لنصوص التراث يسمح باكتشاف حقيقة المدركات الكامنة في الألفاظ، والتحليل التاريخي يحدد الواقع من حيث الزمان والمكان، فإن التحليل السياسي هو ربط المدرك بالواقع.

[1] أحمد صدقي الدجاني، "العرب ودائرة الحضارة الإسلامية"، في **لعرب والعالم**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001، ص35.

وبناء حضارة متكاملة في إطار مرجعية أصيلة مبنية على ثقافة مركبة وموحدة تنبع من قراءة عملية للتراث التاريخي بكل الرؤى وبصفة شمولية، بإمكانه من جعل أي مجتمع يتهيأ لعملية الإقلاع الحضاري تؤدي به إلى إعادة إحياء حضارة، بتوفر عناصر: الإنسان والوقت والتراب.

ج-الدائرة الإفريقية:

أصبحت إفريقيا قوة تصويتية هائلة بعدد دولها التي تزيد عن 50 دولة، ووجود نظام إفريقي يجمع هذه الدول بما فيها 10 دول عربية، الأمر الذي يجعل منها قوة تأثير دولية مهمة [1]. لهذا يجب على النظام المغاربي بناء علاقات مع الدول الإفريقية من منظور جديد عن طريق المنتديات والمنظمات الدولية، بحيث يتم تكثيف التشاورات الدبلوماسية عبر الفضاءات السياسية الحالية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما يجب تبني نظرة براغماتية لهذه العلاقات، خصوصا مع دول الساحل الإفريقي، ذلك بتشجيع وترقية استثماراته في هذه الدول وتمويلها المباشر بالمواد الأولية، دون اللجوء إلى الأسواق العالمية، ويجب جلب رؤوس الأموال الخليجية لهذه الدول، بحيث عبر هته الطرق يتمكن النظام العربي من التقليل بشكل كبير من إمكانيات الاختراق والتوظيف الخارجي لها.

د-الدائرة الأوروبية:

يجب على النظام الإقليمي المغاربي بلورة استراتيجية مغاربية ناجعة لتجديد العلاقات المغاربية-الأوروبية، ذلك ما يستدعي استعادة الثقة بالنفس، وإعادة تركيب التكتل المغاربي بما يسمح بالحد من الخلل الاستراتيجي، والإيمان بفائدة العمل الدولي كوسيلة لتحسين فرص التنمية البشرية.

ومحور الجهد في تطوير أسس العلاقات المغاربية-الأوروبية لصالح الطرفين، هو الانتقال بهاته العلاقات من الفوضى وحالة اللاّتكافؤ التي تعرفها الآن، والتي تجعلها تستند في النهاية على ميزان القوة الاستراتيجية المحضة، إلى التنظيم القانوني والسياسي الواعي والواضح معا، وهذا يعني دفع أوروبا إلى التزام أكبر بمصير المنطقة المغاربية، واقناعها بضرورة تغيير قاعدة التعامل بما يسمح بتوازن أفضل للمصالح[2].

[1] محمد فائق، "آفاق العلاقات العربية-الإفريقية"، **نفس المرجع**، ص160.
[2] برهان غليون، "مستقبل العلاقات العربية-الأوروبية"، **نفس المرجع**، ص77.

الخاتمـــة:

إذا كان المغرب العربي مسرحا ورهانا للصراع والتنافس بين القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي (سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل سياق العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة، فإن التغيرات العميقة التي مست النظام العالمي عامة والمنطقة العربية خاصة، جعلت من هذه المنطقة رهانا أساسيا لسياسات القوى الكبرى، تتعدد مظاهرها وآلياتها، لكن جوهرها براغماتي بحت.

لذا لا بدّ من الاستفادة من المشهد الحالي في المغرب العربي والذي يتشكّل من دول بأنظمة جديدة (تونس وليبيا) ويحمل معه فرصة حقيقية لإرساء أنظمة ديمقراطية يتم فيها التداول السلمي على السلطة، وأخرى ينبغي أن تطلق ورشة إصلاحات لتحقق انتقالاً سلميًا وسلسًا يتيح مزيدًا من الحريات والانفتاح والديمقراطية، وتتوزع ما بين جمهورية كموريتانيا والجزائر، وملكية كالمغرب، لذا أصبح مطلب تأسيس نظام إقليمي مغاربي خيارا استراتيجيا.

بيليوغرافيا:

1) ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000.

2) جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985.

3) كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، بغداد: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الجزء الأول، 1979.

4) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

5) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج** ، سلسلة عالم المعرفة، عدد 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1996.

6) حسين هرهره، "الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية.. وضرورات التغيير في الوطن العربي"، في **جريدة الاتحاد**، الخميس 22 يناير 2004.

7) مكتبة الإسكندرية، "قضايا الإصلاح في الوطن العربي"، في **مجلة الحدث** ، عدد 36، مارس/أفريل 2004.

8) مالك بن نبي، **تأملات**، ط5، الجزائر: دار الفكر، 1991.

9) مالك بن بني، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ط1، بيروت: دار الشرق، ب.ت.

10) مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية** ، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط 2، بيروت: دار الفكر، 1974.

11) مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، ط2، الجزائر: دار الفكر، 1988.

12) مولود قاسم نايت بلقاسم، **إنية وأصالة**، ط1، الجزائر: منشورات وزارة التعليم الأصلي، 1980.

13) جون ماري كوتري، "في محتوى (مضمون) الاتصال السياسي"، ترجمة الطاهر بن خرف الله، في **المجلة الجزائرية للاتصال** ، العددان 6و7، جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، ربيع وخريف 1992.

14) ناظم عبد الواحد الجاسور، "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية"، في **جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية**، بغداد: بيت الحكمة، 2002.

15) وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، في **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003.

16) أحمد الرشيدي، "نظام تسوية المنازعات العربية–العربية: الواقع الراهن وإمكانات التطوير"، في **قضايا استراتيجية**، الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 11، سبتمبر 1997.

17) عبد القادر فهمي، **النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية** ، عمان: دار وائل للنشر، 1999.
18) حسن أبوطالب، "إصلاح الجامعة..معضلة التزام الدول العربية"، في **السياسة الدولية** ، عدد 153، يوليو 2003.
19) عامر مصباح، **التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2014.
20) صلاح سالم، **تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي** ، القاهرة: دار قباء للطباعة النشر والتوزيع، 1998.
21) سمير أمين، "نحو استراتيجية اقتصادية عربية–عربية (شروط إنعاش التنمية)"، **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية** ، باريس: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، أكتوبر 1995.
22) محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي والشراكة الأوروبية–المتوسطية"، **المستقبل العربي**، عدد 272، أكتوبر 2001.
23) خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية** . دمشق: دار نيوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.
24) سعد إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
25) مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة** . طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2002.
26) أحمد صدقي الدجاني، "العرب ودائرة الحضارة الإسلامية"، في **العرب والعالم**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001.
27) Oran Young, Political Discontinuities In The International System, In **World Politics**, Vol. 20, N. 3, 1968.
28) Louis Cantori and Steven Speigel, **The International Politics Of Regions : A Comparative Approach**, N. J., Prentice Hall, 1970.
29) Michael Banks, « The Inter-paradigm Debate », In **International Relations : A Handbook of current Theory**. Ed. Margot Light. Printer 1985.
30) Donald Markwell, **John Maynard Keynes and International Relations: Economic Paths to War and Peace,** Oxford: Oxford University Press, 2006.
31) Joseph Nye, **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, Public Affairs, Ltd 2004
32) Larbi Afifi, Abdelhaq El Jaï, El Hassan Zerrik, **Systems Theory : Regional Analysis of Infinite Dimensional Linear Systems**. Broché – 9 février 2012